مجلة دراسات في علوم الانسان والمجتمع-جامعة جيجل ISSN: 2661-7331
المجلد: 4 العدد: 3 (سبتمبر2021) رقم العدد التسلسلي 12.ص-ص: 26 -45 EISSN : 3769-2773

البيانات الديموغرافية في التعداد السكاني الجزائري: واقعها وأهميتها

Demographic data in the Algerian population census: its reality and importance

شنافي فوزية[1*]
جامعة وهران 2-محمد بن أحمد-(الجزائر)، chenafi.faouzia@univ-oran2.dz
Chenafi faouzia
University of Mohamed Ben Ahmed Oran 2, (Algeria)

تاريخ الاستلام:2021/08/22 تاريخ القبول:2021/08/26 تاريخ النشر: 31 / 10 / 2021

ملخص:

هدفت الدراسة الحالية تسليط الضوء على واقع ونوعية البيانات الديموغرافية المجمعة في التعدادات الجزائرية .استخدمت الباحثة المنهج التفسيري والذي يسمح بالوصول إلى نتائج علمية محددة من خلال استخدام تحليل المعلومات والبيانات الموجودة بين يديه، ويبرز الطريقة المثلى لعرض المعلومات. وخلصت الدراسة إلى أن التعدادات السكانية تعد من أكبر العمليات الإحصائية والتي تجرى بانتظام كل عشر سنوات في الجزائر وتتميز بالحصر الشامل لكل أفراد المجتمع، وخصائصهم المختلفة. وقد عرفت اتساعا كبيرا متيحة مساحة واسعة للاستعمال، بحيث تم إضافة بيانات حول الخصوبة والوفيات والإعاقة في التعدادين 1987 و*1998* ، وإدراج موضوع الهجرة الخارجية في تعداد 2008. وجاءت هذه التعديلات أولا نتيجة التطورات التي يعرفها المجتمع الجزائري في المجال الاقتصادي والاجتماعي والديموغرافي، وثانيا من اجل تفعيل مبادئ وتوصيات هيئة الأمم المتحدة حول الموضوعات التي يجب أن يدرسها التعداد والتي من خلالها يتم استخراج بيانات ومؤشرات إحصائية ذات جودة عالية قابلة للمقارنة مع الدول المجاورة والدول الأخرى. وفي الأخير وحسب نتائج مقياس سكرتارية هيئة الأمم المتحدة سجلنا دقة الإدلاء ببيانات العمر والنوع في المناطق الحضرية. إذ كانت هذه الأخيرة جيدة في التعدادات الثلاثة، في حين لاحظنا تحسن في الإدلاء من تعداد إلى آخر في المناطق الريفية.

الكلمات المفتاحية: التعداد؛ البيانات الديموغرافية، الواقع، الأهمية، التخطيط.

Abstract:

The current study aimed to shed light on the quality of demographic data used in the Algerian censuses. The researcher used the explanatory approach. This approach is concerned with reaching specific scientific results through the use of analyzing the information and data in its hands, and it highlights the optimal way to display the information. in Algeria. As the topics of the census process in Algeria were known more extensively, and provided a wide space for use. A good example of this is the addition of data on fertility, mortality and disability in the 1987 and 1998 censuses, and the inclusion of the issue of external migration in the 2008 census. These

* شنافي فوزية .البريد الالكتروني: chenafi.faouzia@univ-oran2.dz

amendments came on the one hand, as a result of developments that Algerian society knows in The economic, social and demographic sphere. On the other hand, applying the principles and recommendations of the United Nations on the topics that should be studied by the census, through which data and statistical indicators of high quality, comparable with neighboring countries and other countries, are extracted. We also found, through the results of the United Nations secretariat scale, the accuracy of providing data on age and gender in urban areas.

Keywords: census; Demographic data, reality, importance, planning.

1- مقدمة:

تكتسي عملية التعداد طابعا متميزًا بالنظر إلى أهميته من الوجهة النظرية والعملية باعتباره مصدر شامل لمعرفة حاجيات المجتمع التي لا يمكن الاستغناء عنها، بالنظر إلى دوره المركزي في معرفة التركيبة العمرية ومعرفة المؤشرات الديموغرافية. وأيضا توزيع القوى العاملة على مختلف النشاطات الاقتصادية من أجل معرفة التوازن من عدمه على مستوى هذه النشاطات. تعد البيانات الديموغرافية حسب هيئة الأمم المتحدة من بين البيانات الرئيسية للتعداد التي تصب فيها اتخاذ قرارات راشدة ووضع برامج محكمة. انسجما مع هذه الأهداف قام الديوان الوطني للإحصاء بإدخال تعديلات على البيانات الإحصائية المجمعة من تعداد إلى آخر وخاصة في التعداد الأخير (2008). وهذا سعيا لتطويرها وتلبية حاجيات مستخدميها المتمثلة في الحصول على بيانات ذات نوعية وجودة، وتحديد موضوعاته تقوم على التبويبات التي من المتوقع أن تنتج منه، وقابلة للمقارنة إقليميا ودوليا. وحتى أيضاً، تعكس هذه الأخيرة الوضع الراهن للمتغيرات الاقتصادية والاجتماعية والديموغرافية التي يعرفها مجتمعنا.

تبعا لما استعرضناه آنفا نستطيع القول إن هذه الدراسة تحاول تحقيق أهدافها من خلال الإجابة على التساؤل الآتي: ما واقع نوعية البيانات الديموغرافية في التعدادات الجزائرية؟ وما مدى استجابتها للتطورات والمستجدات التي يعرفها النشاط الإحصائي على المستوى الدولي والإقليمي؟

منهج الدراسة: المنهج هو مجموعة من العمليات والخطوات التي يتبعها الباحث بغية تحقيق بحثه (الرفاعي، 2005) وفي دراستنا هذه، اعتمدنا على المنهج التفسيري الذي يهدف إلى جمع البيانات والحقائق عن المشكلة موضوع البحث لتفسيرها والوقوف على دلالاتها (بوحوش، 1999) من خلال مجموعة من الخطوات المنهجية بهدف الوصول بالبحث إلى درجة الإنجاز والخروج بمجموعة من التحليلات للدراسة. كما قامت الباحثة باستغلال المجلات والنشرات الإحصائية ووثائق أخرى تسمح لنا بالإجابة على أهداف الدراسة خاصة أنه لا توجد دراسات مشابهة ولا إحصائيات رسمية حوله.

2.لمحة تاريخية لعملية التعداد في الجزائر :

يعتبر التعداد العام للسكان والسكن أحد العمليات الإحصائية التي تساعد في توفير بيانات إحصائية أساسية وهامة، إلا أنها تعتبر حديثة العهد نسبياً في الجزائر، فقد جرى أول إحصاء رسمي للسكان في الجزائر في عهد الاحتلال الفرنسي 12/15/ 1843بهدف إنشاء سجلات الأحوال المدنية، ونُفذ إحصاء ثاني في عام 1851 ومند هذا التاريخ بدء إجراء هذه العملية كل عشر سنوات.

ويعتبر تعداد 1886 هو أول تعداد استعمل التاريخ المرجعي، واستوفى بيانات مهمة حول التركيبة السكانية نذكر منها:

- الحالة الاسمية
- الجنس
- السن
- الحالة الاجتماعية

وابتداء من هذا التاريخ تم تنفيذ عدة تعدادات لم يتم نشر نتائجها بسب نقص بياناتها الديموغرافية خاصة البنية السوسيوديموغرافية والاقتصادية. (Algérie, Direction de 'Gouvernement Général de l Agriculture, Du commerce et de la colonisation 190'l

أجمع العديد من مستخدمين بيانات تعداد 1948/10/31 على أنه من أنجع العمليات الإحصائية التي قامت بها الإدارة الفرنسية. لكونه قدم للحكومة ولمستخدمي البيانات قاعدة عريضة ومتميزة من البيانات الإحصائية، سواء على المستوى الكمي أو على المستوى الكيفي (BIRABEN.J.N 1969). وهذا راجع إلى استعمال استمارة بثلاث لغات (العربية والأمازيغية والفرنسية). بحيث استعملت نفس الاستمارة للسكان المسلمين وغير المسلمين. وتم تطبيق طرق الإحصاء المعتمدة في فرنسا آنذاك.

في حين أجري في عام 1954 آخر تعداد في الجزائر المستعمرة وكانت الطرق المستعملة فيه تقريبا تشبه سالفتها لسنة 1948 إلاّ انه تمت التعديلات التالية:

- تقليص مدة الإحصاء من 30يوم إلى 15 يوم، وهي المدة المعمول بها في تعدادات الجزائر المستقلة.
- الورقة الخاصة بالأجانب تم حذفها.
- ثلاث فئات من الأشخاص تم تقسيمهم حسب السكان المستوطنين.
- فئة العمال الذين يعملون فصليا "شتاء أو صيفا" مقسمة من الفئة العامة للعاملين تم دمجهم في الإحصاء الأخير 31 أكتوبر 1954.
- تم دمج البدو والرحل في البلديات الأصلية.

بعد الاستقلال، قامت الجزائر بإجراء خمسة تعدادات للسكان والسكن. أول إحصاء كان مباشرة بعد الاستقلال. وبمرسوم 91 /64 المؤرخ في 1964/3/4 حدد تاريخ تنفيذ أول تعداد وكما نص على إنشاء المحافظة الوطنية لتعداد السكان «C.N.R.P» تحت مساعدة الكاتب العام، والمكتب المكلف بالتسيير المالي، والمكتب التقني الذي توكل إليه مهام تنظيم عمليات تنفيذ ومراقبة كل العمليات التقنية التابعة لعملية الإحصاء في كامل القطر الوطني. الهدف من إجراء التعداد في 1966م يكمن في الحصول على أكبر قدر معين من المعلومات السكانية ومعطيات تخص نوعية السكان من حيث الجنس والعمر والحالة العائلية، وحالة السكن، والجنسية، والتمرس وبيانات تخص السكان العاملين ونوع الوظائف والأعمال والحرف ووضعية العمال فيما يخص وظائفهم ومهنهم.

ومن خلال مطالعتنا لنتائج هذا الإحصاء استخلصنا أن المعطيات الإحصائية التي تم نشرها كانت هامة تخص العائلات والحكومة وهي قاعدة بيانية هامة يعتمد عليها كل باحث اجتماعي أو ديموغرافي يرغب في دراسة المجتمع الجزائري. كما أن هذا الإحصاء جعل الجزائر في مصف الدول العالمية من حيث الاعتماد على هذه الإحصائيات في تنظيم هذا المجتمع وتحديد السياسات والاستراتيجيات.

ورغم أهمية البيانات التي قدمها هذا التعداد إلا أنه لا يخلوا من نقائص يمكن أن نذكر منها:

- التعاريف المستعملة لم تسمح بالحصول على الطريقة الدقيقة في بعض الخصائص الأساسية.
- صعوبة تحديد بعض المفاهيم التقنية مثل: مناطق حضارية، مناطق ريفية، بدو رحل.

- عدم التحديد وبدقة من هو رب الأسرة، الفرد الذي عن طريقه يكون الدخل أو الفرد الذي يصرف هذا الدخل أم الفرد الأكبر سنا؛
- استعمال استمارة موحدة للأسر العادية والرحل رغم اختلاف نوعية المعيشة وهذا ما أدى إلى خلق صعوبة في جمع البيانات وتفريغها.
- ارتفاع نسبة الأمية ومواجهة العداد صعوبة في جمع البيانات.

بعد 10 سنوات من أول إحصاء في الجزائر المستقلة تطلب الأمر إجراء ثاني تعداد في 12 فبراير 1977 لتلبية حاجات مستخدمي البيانات الاقتصادية والاجتماعية وتجديد البيانات وأيضا الاستجابة لتوصيات هيئة الامم المتحدة التي تنص على إجراء الإحصاء كل 5 أو10 سنوات على الأقل.

وبمقرر 75/15 والذي تضمن تكوين اللجنة الوطنية للإحصاء «C.N.R.P» في 27فيفري1975 هذه اللجنة أسندت لها مهام وضع تخطيط واستراتيجية لتحضير وتنفيذ عملية الإحصاء الشامل وتقرير كل ما يلزم من إجراءات لسير هذه العملية بطريقة صحيحة وناجحة.

وقد سمح تعداد 1977 بوضع التقييم الأولي الملاحظ في التغيرات الكبرى التي عرفها المجتمع الجزائري. كما سمح في نفس الوقت بتقييم التطور الذي حدث فيما يخص السكن والعمل، والتعليم وخدمات أخرى. بالإضافة على أنه قام بتغطية نقائص التعداد السابق وخصص نوعين من الاستمارة: استمارة خاصة بأسرة العادية والجماعية. والأخرى خاصة بالرحل. وسمح بوضع قاعدة متينة في جميع ميادين الحياة. لكن رغم ذلك، لم تتمكن استمارة تعداد 1977 من تغطية احتياجات المستخدمين مع ضرورة تهيئة معطيات إحصائية موثوقة وجديدة من أجل الاحتياجات للمتغيرات الاقتصادية والاجتماعية والديموغرافية قابلة للاستعمال لمدة 10 سنوات المقبلة، من ناحية أخرى لم يقدم بيانات عن الخصوبة والوفيات وكانت أغلب الأسئلة تخص الحركة السكانية ما بين المدن.

أما التعداد الثالث فكان من 20 مارس إلى 4افريل تحت الإطار القانوني للإحصاء رقم86-09 المؤرخ في جويلية1986. أما الإحصاء الرابع فقد أجري ما بين 25 جوان الى 9جويلية في فترة العشرية السوداء (الأزمة الأمنية) بالإضافة إلى الظهور السريع لاقتصاد السوق الذي جعل من عملية الإحصاء مهمة حتمية وهذا للقيام بحوصلة العشرية والتفكير في وضع مخططات تتماشى مع الحالة الجديدة للبلاد. ثم كان آخر تعداد أقيم في الجزائر في سنة 2008.

3.أهمية التعداد :

يمثل التعداد السكاني الحصر الشامل لكل الأفراد في الدولة وجمع المعلومات المتعلقة ببعض خصائصهم الديموغرافية والاجتماعية والاقتصادية. حيث عرفت الأمم المتحدة التعداد على أنه «العملية الكلية لجمع وتصنيف وتبويب البيانات الديموغرافية والاقتصادية والاجتماعية ونشرها لكل الأفراد داخل الدولة في فترة زمنية محددة"(TABUTIN.D;1983)) كما يعرف التعداد بأنه الصورة الفوتوغرافية للسكان في وقت محدد بالنسبة لكل الأفراد الذين يوجدون في رقعة جغرافية محددة. (DUMONT.F;1992)

ليس من المبالغ فيه أن نعتبر أن بيانات التعداد هي المصدر الرئيسي لواضعي السياسات ومتخذي القرار وفى التخطيط لكافة مشاريع التنمية الاجتماعية والاقتصادية، ناهيك عن الدارسين والباحثين الذين يستمدون من بيانات التعداد مادة خصبة لدراساتهم وأبحاثهم المختلفة. ويجب إلقاء الضوء على نقطة بالغة الأهمية، وهي أن اختيار التوقيت المناسب لإجراء التعداد في أي دولة يعتمد أساسًا على الوقت الذي يكون فيه أعظم أوكل السكان في حالة استقرار بأماكن إقامتهم المعتادة.

وتعتبر نتائج التعدادات كفيلة لتحقيق أقصى درجة من العدالة الاجتماعية وتحقيق المساواة بين فئات المجتمع، فالتعداد في أي مجتمع يلقى الضوء على الخصائص الراهنة لهذا المجتمع، ومقارنتها مع الخصائص السابقة منذ عقد مضى في أغلب الأحوال مع التعداد السابق ومعرفة مدى التغير فيما بينهما في الأحوال الاجتماعية والاقتصادية والديموغرافية المختلفة (FRANCIS Gendreau ;1987) من جهة، ومن جهة أخرى، تمثل بيانات التعداد قاعدة للتقديرات السكانية المختلفة التي تسمح بتقدير ما ستكون عليه الأحوال المختلفة في المستقبل، فمثلا يمكن وضع إسقاطات مستقبلية للسكان حسب النوع، والعمر لسنوات قادمة واستخدامها للخطط المستقبلية.

4.واقع البيانات الديموغرافية في التعدادات الجزائرية : يعد تعداد السكان من المصادر الأساسية في الدولة، وهو أساس الإحصاءات الجارية ومرجعها والإطار الإحصائي للدراسات الاجتماعية والاقتصادية والصحية والجغرافية ...الخ. وإصدار بيانات إحصائية ذات جودة ومصداقية والتي يقاس على أساسهما مدى تقدم وتطور المجتمع الجزائري في مختلف المجالات

وتقدم نتائج التعدادات بيانات مختلفة ومهمة وتتمثل في ما يلي:

1.4.مميزات البناية : تعد من البيانات الرئيسية التي تحظى باهتمام مشترك وتكون ذات قيمة بالنسبة للدول والمناطق. كما أنها مهمة من حيث القدرة على إجراء مقارنة شاملة للإحصائيات على المستوى الدولي. إن المتغيرات السكنية المضمنة في استمارة التعدادات الثلاث متطابقة. إذ تم حذف فقط متغيرين في تعداد 1998 (طبيعة استعمال المطبخ وطبيعة استعمال الحمام) وإرفاق متغير وجود مقعر في البيت في نفس التعداد، والاتصال بشبكة الانترنيت في تعداد 2008. سمحت هذه الإضافات بإعداد الجداول والخروج بنتائج تستجيب لمتطلبات المستخدمين. بمعنى آخر، تسمح بتحديد نسب الطلب على السكنات، ونوع المسكن الذي تقطنه الأسرة، ومادة البناء. وقياس مستوى التحسن الملحوظ في المرافق السكنية من حيث عدد الغرف، ومصدر مياه الشرب ومصدر الكهرباء والمياه، والصرف الصحي واقتناء وسائل وأجهزة

2.4.الخصائص الفردية لأعضاء الأسر: لم تختلف التعدادات الثلاث في طبيعة البيانات المرفقة في الاستمارة والتزم الديوان الوطني بجمع نفس بيانات الخصائص الفردية، باستثناء إضافة سؤال واحد فقط حول مكان الإقامة قبل خمسة سنوات في تعداد2008 وكان الهدف من هذه البيانات هو تحديد:

أ. حجم الأسرة وتركيبه: دراسة حجم الأسرة يعطي مؤشرا عن معدلات التغير الذي يساعد على تقدير عدد الأسر في المستقبل، وبالتالي تقدير الوحدات السكنية لها. وعلاقة الأفراد برئيس الأسرة مما يسمح بفهم تركيب الأسرة من حيث النمط.

ب. بيانات التوزيع العمري: تفيد في معرفة مدى استيعاب الخطط التعليمية المستقبلية للأفراد في سن التمدرس وتحليل عوامل التحول السكاني، وتقدير عدد السكان المستقبلي، وحساب المعدلات الحيوية التفصيلية كمعدل الخصوبة التفصيلية حسب العمر. وتفيد بيانات التوزيع العمري للسكان في مجال الدراسات الاجتماعية والاقتصادية في معرفة مشكلات الإعالة ودراسة نمط الاستهلاك واتجاهاته وحجم القوة العاملة.

ت. بيانات الجنسية: التعرف على التوزيع السكاني حسب الجنسية، أي عدد السكان الجزائريين ونسبتهم والسكان غير الجزائريين ونسبتهم. ولهذه البيانات أهمية كبيرة في مجال توفير الخدمات التعليمية والصحية والعملية.

ث. بيانات مكان الإقامة: تعطي هذه البيانات صورة عن تحركات السكان والهجرة إلى الخارج وتغيير مكان الإقامة ما بين البلديات والولايات، وبين الريف والحضر في كل منطقة، وتبويب البيانات حسب فئات مدة الإقامة بالسنوات يبين مدى استقرار السكان في أماكن إقامتهم المعتاد، ومعدل التحركات المؤقتة للسكان.

3.4.الخصائص الديموغرافية: تعتبر دراسة الخصوبة والوفيات والزواج والهجرة من الأمور الهامة في تعداد السكان خاصة في الدول التي تفتقر إلى نظم فعالة وموثوق بها للإحصاءات الحيوية وقلة المسوح الميدانية، وذلك لأن التعداد يشكل فرصة لتوفير بيانات تساعد على تقدير المعدلات الحيوية، التي لا يمكن توفيرها بأي شكل آخر. وحتى في الدول التي يوجد بها نظام تسجيل حيوي (مواليد ووفيات) متكامل فإن بعض البيانات الهامة مثل "عدد الأطفال المولودين أحياء" و"الأطفال على قيد الحياة" و"العمر عند الزواج" والموضوعات التي تعتبر ضرورية لتقدير معدلات الخصوبة والوفيات (TABUTIN.D ;1982)) لا يمكن توفيرها من خلال الإحصاءات الحيوية. يتيح تعداد السكان فرصة لجمع بيانات لتقدير الخصوبة والوفيات على الصعيد الوطني ودون الوطني وبتكلفة بسيطة. فإن إدخال مثل هذه الموضوعات في استمارة التعداد بهدف تقدير معدلات الخصوبة والوفيات والمؤشرات الأخرى ذات الصلة يعتبر أمراً حكيماً وغير مكلف خاصة في الدول التي يكون فيها نظام السجل المدني والإحصاءات الحيوية ضعيفة وتكلفة إجراء مسوحات ديموغرافية دورية فيها تكون عالية. ومهما يكن من أمر فمن المهم معرفة بأن بيانات التعداد ليست بديلاً كافياً لوجود نظام تسجيل حيوي متكامل وملائم وإذا أرادت الدول أن تتوفر لديها معدلات تفصيلية ودقيقة عن درجات الخصوبة والوفيات فلابد من أن تنشئ نظاماً متكاملاً لتسجيل جميع الأحداث الحيوية.

وفي هذا، قام الديوان الوطني للإحصائيات وبالتشاور مع المجلس الوطني للإحصاء بإضافة 13 بيان إحصائي في تعداد 2008 مقارنة بتعداد 1998، من بينهم 03 بيانات حول الوفيات والبيانات المتبقية خصصت للهجرة الخارجية. ومن خلالها يمكن تقسيم البيانات الى ثلاث أنواع:

- بيانات حول الوفاة.
- بيانات حول الخصوبة.
- بيانات حول الهجرة.

أ) بيانات حول الوفيات: تختلف مستويات واتجاهات الوفيات حسب اختلاف العوامل الديموغرافية والاجتماعية والاقتصادية وحسب خصائص المتوفى وسبب الوفاة. ويعتبر العمر والجنس وتاريخ الميلاد وتاريخ الوفاة من أهم المتغيرات التي اهتم الديوان الوطني للإحصاء بجمعها في تعدادين 1987 و2008وذلك للعلاقة القوية بين العمر وخطر الموت، فنلاحظ مثلا ارتفاع معدلات الوفيات عند الأطفال الرضع وكبار السن، ومن خصائص المتوفى الأخرى والهامة عند التحليل حسب الجنس، ومكان الإقامة المعتادة للمتوفى، والحالة الزواجية، والحالة الاقتصادية والاجتماعية. ومن خصائص الواقعة الهامة في التحليل: سبب الوفاة، ومكان وقوعها، وتاريخ وقوعها وتاريخ تسجيلها.

ولدراسة الوفيات، توصي هيئة الأمم المتحدة بطرح الأسئلة حول " وفيات الرضع ووفيات الأطفال والتي يمكن استنباطها من بيانات إجمالي المواليد الذين ولدوا أحياء والمواليد على قيد الحياة. أما وفيات البالغين فيتم استنباطها من البيانات المتعلقة بوفيات الأسرة خلال الـ 12 شهراً السابقة... إلا أنه لا يمكن الجزم بدرجة دقة معدلات وفيات البالغين التي يتم تقديرها بواسطة الطرق الإحصائية غير المباشرة من قبيل طريقة اليُتم التي ابتكرت مؤخراً ذلك لصعوبة الحصول على إفادات دقيقة عن الأسئلة المتعلقة بهذه الطريقة والتي يمكن أن

تؤدي إلى نتائج مغلوطة. إلا أنه وعلى الرغم من ذلك فمن الممكن التوصل إلى تقديرات معدلة قابلة للاستخدام. (Nation Unis;1985)"

ومن خلال البيانات نلاحظ أن الديوان الوطني للإحصاء بدأ بتنفيذ هذه التوصيات منذ تعداد 1987 وتتمثل أهمية البيانات الموصي بها فيما يلي:

- **اسم المتوفي**: البيانات حول اسم المتوفي مهم نظراً لفائدته في تحديد جنس الفرد وهو متغير مرجح لتصحيح المرتكبة عند تدوين نوع الجنس أو نسيان تدوينه في الاستمارة.
- **الجنس**: يمثل الجنس أهم متغير للمعلومات الديموغرافية التي تجمع عن الأفراد في التعدادات ويشكل تصنيف هذا المتغير تقاطعا مع بعض الخصائص الأخرى أساساً لمعظم تحليل الخصائص الوفاة حيث أنها تمثل وعاءً تصب فيه كل المعلومات الأخرى.
- **تاريخ ميلاد المتوفي**: يمكن من خلاله الحصول على بيانات العمر ويوفر هذا النوع من السؤال عادة معلومات أدق ويكون السؤال عن تاريخ الميلاد ملائماً في الحالات التي يعرف فيها السكان تواريخ ميلادهم. يمكن من خلاله تحديد الأفواج والأجيال وكذلك يساعد في تقويم العمر.
- **الأسباب المرتبطة بالحمل**: قد تشكل بيانات قيمة بالنسبة للدول التي لا توجد بها مصادر تتوفر من خلالها معلومات منتظمة عن أسباب الوفيات. بطبيعة الحال فإن هذه المعلومات تقديرية ويجب تفسيرها بحذر بعد خضوعها للتقييم والتعديل. وعلى كل فمن الممكن من خلال استخدام هذا المتغير قيمة عن اتجاهات الوفيات الرئيسية والتي من الصعب الحصول عليها من أي مصدر آخر.
- **السبب الرئيسي لوفاة الأم**: ويتم تحديد السبب الرئيسي لوفاة الأم، أي هل سبب الموت سببه الحمل أو الولادة أو بعد 42 يوم بعد الولادة.
- **عدد المواليد الأحياء وعدد المواليد الباقي على قيد الحياة**: تستخدم بيانات "المواليد على قيد الحياة" إضافة إلى بيانات "المواليد الذين ولدوا أحياء" في تقديرات معدلات وفيات الأطفال والرضع بطرق غير مباشرة وذلك في الحالات التي لا تتوفر فيها معلومات مكتملة من التسجيل المدني يمكن الوثوق بها.

للحصول على بيانات جيدة وشاملة عن إجمالي المواليد الذين ولدوا أحياء تطرح أسئلة أخرى مفصلة عن مكان إقامتهم الحالية على النحو التالي:

- مجموع الأبناء الذين يقيمون مع الأسرة.
- مجموع الأبناء الذين يعيشون في مكان آخر.
- مجموع الأبناء الذين ولدوا أحياء ولكن توفوا فيما بعد قبل يوم التعداد.

هذه الأسئلة لا توفر لنا معلومات شاملة ودقيقة عن عدد المواليد الذين ولدوا أحياء حسب الجنس فقط ولكنها تزيد من درجة ملائمة الأسئلة لإجراء تحليلات لاحقة.

تسمح البيانات المذكورة سابقا بحساب المؤشرات الآتية:

- احتمال الحياة
- معدل وفيات الأطفال الأقل من سنة
- معدل وفيات الأطفال ما بين سنة وخمس سنوات

ب) بيانات الخصوبة: تهدف بيانات الخصوبة في التعدادات الثلاث إلى تقدير مستويات واتجاهات وأنماط الخصوبة على المستوى الدولي والإقليمي والوطني. وحسب توصيات هيئة الأمم المتحدة " يمكن الحصول على بيانات الخصوبة من خلال ثلاثة أسئلة هي: "مجموع المواليد أحياء" و"تاريخ ميلاد آخر مولود حي" و"عمر الأم

عند ميلادها لأول مولود حي"(Nation unis;2005). كما يمكن إضافة أسئلة عن العمر عند الزواج أو تاريخ الزواج أو مدة الزواج لتحسين تقديرات معدلات الخصوبة التي يتم التوصل إليها باستخدام البيانات عن مجموع المواليد أحياء. وحتى تتمكن من جمع بيانات سليمة فقد تحتاج بعض الموضوعات لسلسلة من الأسئلة الاستقصائية. حتى يتسنى لصناع القرار الحصول على بيانات دقيقة عنها تستغرق وقتاً طويلاً فمن المناسب توجيه هذا النوع من الأسئلة في المسوحات العينية بدلاً من التعدادات العامة (هيئة الأمم المتحدة، دليل المبادئ العامة لإحصاء السكن والسكان، ص39). ولجمع بيانات واضحة ودقيقة يجب استعمال التعاريف الآتية:

•**عدد المواليد الأحياء للمرأة طيلة حياتها**: كل الأطفال الذين ولدوا أحياء للمرأة المعنية طوال فترة حياتها الإنجابية (باستثناء الولادات الميتة أو السقط) وحتى وقت إجراء التعداد. ويجب أن يتضمن عدد المواليد الأحياء كل الأطفال الذين ولدوا لتلك المرأة سواء في أو خارج إطار الزواج سواء تمت ولادة أولئك الأطفال في إطار الزواج الحالي أوفي إطار زيجات سابقة.

•**المواليد الأحياء خلال فترة ال 12 شهر الماضية** يطرح هذا النوع من الأسئلة على عدد النساء اللاتي ولدن طفل واحد على الأقل خلال الـ 12 شهر السابقة وليس إجمالي الأطفال الذين ولدوا في تلك الفترة حيث أن هنالك نسبة ضئيلة قد يكن ولدن أكثر من طفل في السنة. وتركز الإحصاءات على المواليد الذين تم إنجابهم خلال السنة السابقة للتعدادات للسيدات في المرحلة الإنجابية. وتستخدم هذه البيانات عادة في حساب معدلات الإنجاب (الخصوبة) التفصيلية حسب الفئات العمرية للإناث (ومعدل الإنجاب (الخصوبة) الكلي بعد إجراء المعالجات التحليلية اللازمة عليها لتمثل مستويات الخصوبة الحالية الواقعية في مختلف البلديات والوليات وعلى مستوى الحضر والريف.

جنس المواليد: إن جمع المعلومات عن «عدد المواليد الذين ولدوا أحياء" حسب الجنس هى عملية مرغوبة في حد ذاتها لأنها تحسن من جودة المعلومات لدورها في التحقق من نوعيتها. فعلى سبيل المثال فإنها قد تؤكد لنا أن نسبة الجنس للمواليد هى حسب النمط المتوقع ولا تأخذ شكلاً مختلفاً.

تاريخ الزواج الأول: يطلب من المبحوث الإدلاء باليوم والشهر والسنة التي حدث فيها ذلك الزواج. يمكن من خلال هذه المعلومة الحصول على بيانات عن مدة التي انقضت منذ حدوث الزواج. وفي الدول التي يمكن الإدلاء فيها ببيانات عن "مدة الزواج الأول" بصورة أفضل من العمر فإن تبويب بيانات المواليد أحياء حسب مدة الزواج توفر في هذه الحالة تقديرات أفضل لمعدلات الخصوبة مقارنة بتلك التي يمكن التوصل إليها من خلال بيانات المواليد أحياء حسب عمر الأم

تأكد التعدادات المشار إليها الأعلى أنّ طبيعة البيانات الإحصائية المجمعة حول الخصوبة تستجيب لتوصيات الأمم المتحدة وتسمح بالمقارنة سواء على المستوى الإقليمي أو الدولي إذ تم استغلالها أحسن استغلال. حيث استخدمت في تحليل ظاهرة الخصوبة بطرق مختلفة. مثل عد عدد المواليد الأحياء والباقين على قيد الحياة وتحديد جنس المولود الذين أنجبتهم كل امرأة غير عازبة في فترة خصوبتها. وتستخدم هذه البيانات لحساب معدلات خصوبة الفوج معبراً عنها بمتوسط المواليد أحياء لكل أنثى حسب الفئات العمرية والتي تعكس المستوى خلال فترة زمنية محدده.

ج) بيانات حول الهجرة:

نظرا لانتشار ظاهرة الحرقة أو الهجرة الغير الشرعية للشباب باختلاف خصائصهم الفردية، أرفقت في استمارة تعداد 2008 بيانات حول المهاجر. تسمح هذه الأخيرة بتحديد خصائص العمرية والتعليمية والعملية للمهاجر. وتحديد حجم المهاجرين حسب هذه الخصائص ومعرفة من هم المهاجرين (Nation unis; 2005).

طبقاً للظروف التي تمر بها البلاد أصبحت الهجرة من الظواهر الواضحة ذات التأثير الجوهري في حياة المجتمع الجزائري، وخاصة في فترة العشرية السوداء والتي أدت إلى ارتفاع حدة البطالة (بعد غلق المنشآت الاقتصادية وتسريح العمال) وعدم توازن الطبقة النشيطة مع عدد المناصب وأيضا ظهور في السنوات الأخيرة أزمة السكن. هذه العوامل أدت إلى ارتفاع في عدد المهاجرين إلى البلدان الأوروبية خاصة إسبانيا بصفة غير شرعية. أصبحت هذه الظاهرة تسمى بالعامية (الحرقة). وأمام هذه التطورات والمستجدات، سعى الديوان الوطني بإدراج 6أسئلة حول الهجرة الخارجية.

يعتبر التعداد المصدر الرئيس لتوفير بيانات عن إحصاءات الهجرة الخارجية , إلا أن التعدادات السابقة لم توفر البيانات الضرورية والتفصيلية اللازمة لدراسة هذه الظاهرة, وإنما توفر بيانات عن أعداد الأجانب المقيمين في الجزائر والتي تختلف من حيث التغطية والتفاصيل من تعداد إلى آخر.

وقد تضمنت استمارة تعداد عام2008 الجدول مغادرة الوطن خلال خمس سنوات الماضية للجزائريين توفر هذه البيانات للمخططين ولمتخذي القرار ومنفذي السياسات والبرامج بيانات واقعية ودقيقة عن حجم وخصائص تفصيلية للمهاجرين الى الخارج.

تستجيب بيانات التعداد 2008 إلى الخصائص الأساسية اللازمة لصنع السياسات والتخطيط. لكونها تسمح على توفير المعلومات اللازمة عن عدد السكان وتوزيعهم وخصائصه الاقتصادية والاجتماعية والديموغرافية. وإذا استغلت بياناته حسن استغلال سوف تساهم في وضع سياسة عامة لبرامج الإسكان، ولتقييم مدى الحاجة لمساكن جديدة، لذا فإن المعلومات التي تجمع عن عدد ونوع وخصائص المساكن، ذات أهمية حاسمة من حيث رصد ظروف الإسكان واحتياجات السكان إلى المساكن الجديدة، وإنشاء سوق إسكان رشيد، كما أن خصائص المساكن، تؤثر على نشاط الناس الاقتصادي وصحتهم وعلاقاتهم الاجتماعية، ونظرتهم العامة.

زيادة على ذلك نستخلص أن بيانات التعداد الأخير (2008) تلبي احتياجات الدولة من المعلومات على المستوى الوطني والدولي. حيث أنها تلتزم بدرجة كبيرة بالتوصيات والمعايير الدولية لتحقيق درجة من المقارنات (باستثناء بيانات الإعاقة).

5.تقييم بيانات التعداد :

تعتبر بيانات التعداد السكاني مهمة في الملاحظة الديموغرافية ويتم الاعتماد عليها بشكل كبير في كافة التحليلات، وأيضا تعتبر الأكثر عرضة لأخطاء الشمول والمحتوى والذي يجب تقييمها قبل استخدامها في استخراج متغيرات ديموغرافية. وبما أن هدف الدراسة "تقييم واقع البيانات الديموغرافية" فقد تطرقنا في هذه الورقة البحثية إلى تقييم بيانات التعدادات 1987و1998 باستعمال مقياس سكرتارية الأمم المتحدة. وأيضا تحليل مدى التناسق الداخلي والخارجي لمتوسط سن الزواج الأول والمؤشر التركيبي للخصوبة وتوزيع معدلات الخصوبة ما بين التعدادات الثلاث (1987و1998 و2008) والمسوحات الميدانية الثلاث ((المسح الوطني حول صحة الأم والطفل لسنة 1992ومسح الجزائري حول صحة الأسرة لسنة 2002 ومسح حول الأبعاد ا لمتعددة لسنة 2006).

فيما يخص المؤشرات المتعلقة بالحالة التعليمية فان عملية المقارنة مع نتائج التعدادات ونتائج المسوحات الميدانية السالفة تكون صعبة ومستحيلة بسبب اختلاف تعريفها وتصنيفها. لهذا السبب لم نتطرق إليها في هذه الدراسة.

1.5.تقييم العمر و النوع :

يعتبر مقياس سكرتارية الأمم المتحدة دليل مشترك لكل من نسبة النوع ونسبة العمر. وضعته الأمم المتحدة لقياس دقة بيانات العمر والنوع في التعدادات، ويدخل كل من الدليلين في حسابه، إذ يحسب حسب الصيغة الآتية:

دليل سكرتارية الأمم المتحدة = 3 أمثال متوسط انحراف نسبة النوع + متوسط انحراف نسبة العمر (للذكور) + متوسط نسبة انحراف العمر (للإناث). من ميزات هذا المؤشر أنه يتأثر بأخطاء الإدلاء بالجنس، وبالأخطاء العمرية، إضافة إلى تفضيل التوزيع العمري الخماسي. ويعطينا هذا المؤشر فكرة عامة عن درجة الخطأ، ويكون مفيدًا للمقارنة بين بيانات وأخرى.

وطبقا لمؤشر سكرتارية الأمم المتحدة توصف البيانات بالدقة إذا كانت قيمة المؤشر (أقل من 20)، وعلى مستوى متوسط من الدقة إذا تراوحت قيمة المؤشر من (20الى40)، وتعتبر البيانات على مستوى دقة منخفضة للغاية إذا زادت قيمة المؤشر عن القيمة (40)، وعموما كلما انخفضت قيمة مؤشر سكرتارية الأمم المتحدة والذي يوضح مدى الاختلاف في مستوى الإدلاء ببيانات السن والنوع زادت درجة الثقة في دقة جمع هذه البيانات.

يوضح جدول والأشكال الثلاث قيمة مؤشر سكرتارية الأمم المتحدة لمعرفة مدى الدقة في الإدلاء بيانات السن والنوع على مستوى الجمهورية والمقاطعات والولايات في تعدادات السكان لسنوات (1998،1987 و2008) ومن بيانات الشكل 1 يتضح أن قيمة هذا المؤشر بلغت 14.74% على مستوى الجمهورية في عام 2008 بينما كانت قيمته 16.51% في عام 1998 و15.9% في تعداد 1987، وذلك بنسبة تحسن. ويظهر الجدول أيضاً أن أعلى قيمة للمؤشر سجلت في تعداد 1998 مما يدل على تدني مستوى الإدلاء ببيانات السن والنوع في هذا الأخير، وكانت أقل.

يشير الشكل 1 إلى قيمة مؤشر سكرتارية الأمم المتحدة للإدلاء ببيانات السن والنوع في الحضر على المستوى الوطني بين التعداد (1987، 1998)، فيتضح منه أن هناك تحسن طفيف في قيمة المؤشر بالنسبة لإجمالي حضر الجمهورية حيث انخفضت قيمته (أي تحسنت درجة الدقة في الإدلاء ببيانات السن والنوع) من 19.11 في عام 1987 إلى 15.22 عام 1998 وذلك بنسبة بفارق 4 درجات فيما بين عامي التعداد (1996، 2006).

ويشير نتائج نفس الجدول إلى قيمة مؤشر سكرتارية الأمم المتحدة في الريف خلال عامي (1987، 1998) ويظهر الجدول أن هناك تدني ملحوظ في مستوى الإدلاء ببيانات السن والنوع لسكان الريف عكس الحضر، فقد ارتفعت قيمة المؤشر من 19.09 عام 1987 إلى 32.24 في عام 1998، وذلك بفارق 13 درجة. عند مقارنة نتائج مقياس سكرتارية حسب المقاطعة في كل تعداد (أي كل تعداد على حدة) وجدنا تقارب في دقة الإدلاء ببيانات العمر والنوع بين الحضر والريف في تعداد 1987 إذ بلغت قيمته 19.11 و19.09 على التوالي. على العكس وجدنا فرق جوهري في الإدلاء ببيانات العمر والنوع بين سكان الحضر وسكان الريف حيث كانت قيمتهما 15.22و32.24 على التوالي وهذا بفارق 15 درجة. تدل هذه النتيجة عن ارتكاب أخطاء في الإدلاء ببيانات العمر والنوع أوفي تسجيل بيانات البحوث من طرف العداد. كما يمكن إرجاعها إلى نزوح عدد كبير من الريفيين إلى المناطق الحضرية الأكثر أمانا. لأن تعداد 1998 تم تنفيذه في العشرية السوداء.

يوضح جدول والشكل 1 قيمة مؤشر سكرتارية الأمم المتحدة لمعرفة مدى الدقة في الإدلاء بيانات السن والنوع على مستوى الجمهورية والمقاطعات والولايات في تعدادات السكان لسنوات (1998،1987 و2008) ومن بيانات الشكل 1 يتضح أن قيمة هذا المؤشر بلغت 14.74% على مستوى الجمهورية في عام 2008 بينما كانت قيمته 16.51% في عام 1998 و15.9% في تعداد 1987، وذلك بنسبة تحسن. ويظهر الجدول أيضاً أن أعلى قيمة للمؤشر سجلت في تعداد 1998 مما يدل على تدني مستوى الإدلاء ببيانات السن والنوع في هذا الأخير.

الشكل رقم1: قيمة مقياس سكرتارية هيئة الأمم المتحدة على المستوى الوطني وحسب المقاطعات* في تعدادات 1987و1998و2008.

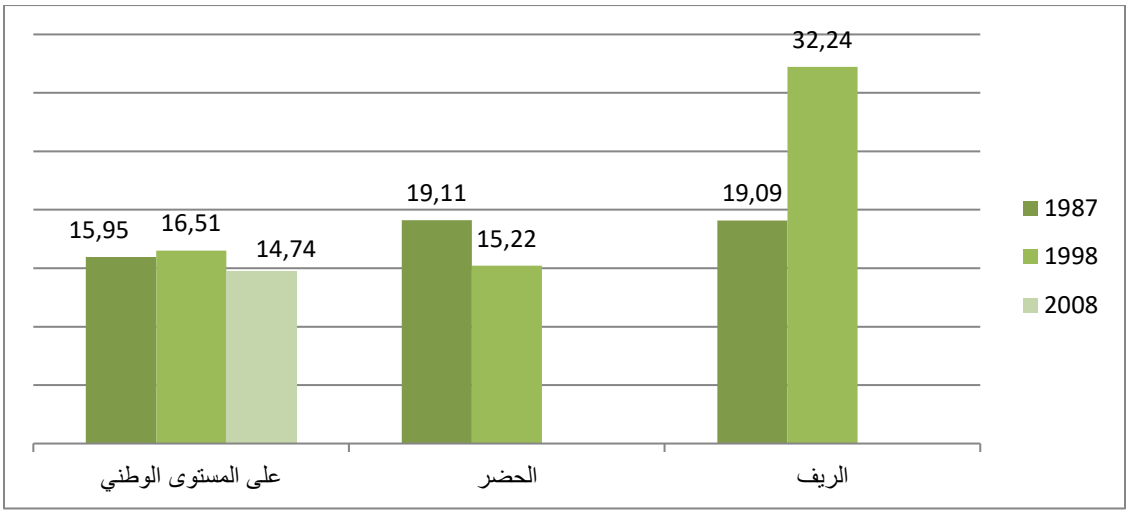

المصدر: من إعداد الباحثة

* عدم نشر نتائج التوزيع العمري و الجنس حسب المقاطعة (الريف و الحضر)

يشير الشكل 1 إلى قيمة مؤشر سكرتارية الأمم المتحدة للإدلاء ببيانات السن والنوع في الحضر على المستوى الوطني بين التعداد (1987، 1998)، فيتضح منه أن هناك تحسن طفيف في قيمة المؤشر بالنسبة لإجمالي حضر الجمهورية حيث انخفضت قيمته (أي تحسنت درجة الدقة في الإدلاء ببيانات السن والنوع) من 19.11 في عام 1987 إلى 15.22 عام 1998 وذلك بنسبة بفارق 4 درجات فيما بين عامي التعداد (1996، 2006).

ويشير نتائج نفس الشكل إلى قيمة مؤشر سكرتارية الأمم المتحدة في الريف خلال عامي (1987، 1998) ويظهر الجدول أن هناك تدني ملحوظ في مستوى الإدلاء ببيانات السن والنوع لسكان الريف عكس الحضر، فقد ارتفعت قيمة المؤشر من 19.09 عام 1987 إلى 32.24 في عام 1998، وذلك بفارق 13 درجة. عند مقارنة نتائج مقياس سكرتارية حسب المقاطعة في كل تعداد (أي كل تعداد على حدة) وجدنا تقارب في دقة الإدلاء ببيانات العمر والنوع بين الحضر والريف في تعداد 1987 إذ بلغت قيمته 19.11 و19.09 على التوالي. على العكس وجدنا فرق جوهري في الإدلاء ببيانات العمر والنوع بين سكان الحضر وسكان الريف حيث كانت قيمتهما 15.22و32.24 على التوالي وهذا بفارق 15 درجة. تدل هذه النتيجة عن ارتكاب أخطاء في الإدلاء ببيانات العمر والنوع أوفي تسجيل بيانات البحوث من طرف العداد. كما يمكن إرجاعها إلى نزوح عدد كبير من الريفيين إلى المناطق الحضرية الأكثر أمانا. لأن تعداد 1998 تم تنفيذه في العشرية السوداء.

الجدول رقم1: تصنيف الولايات حسب قيمة مقياس سكرتارية الأمم المتحدة في التعدادات 1987و 1998و 2008.

سنة	ضعيفة	متوسطة	جيدة
1987	**أدرار، تمنراست، الجلفة إليزي، تندوف،** سوق أهراس،النعامة	شلف، أغواط، أم البواقي، باتنة، بجاية، بسكرة، بشار، بليدة، بويرة، تبسة،تلمسان، تيارت، تيزي وزو، الجزائر العاصمة، جيجل، سطيف، سعيدة، سكيكدة، سيدي بلعباس، عنابة، قالمة، مدية، مستغانم، مسيلة، معسكر، ورقلة، البيض،برج بوعرريج، الطارف، تسمسيلت، الوادي، خنشلة، تبازة، عين الدفلة، عين تموشنت، غرداية وغيليزان.	**قسنطينة، وهران،بومرداس، ميلة،**
المجموع	**08**	**36**	**04**
1998	**أدرار**،أغواط، أم البواقي **تمنراست، الجلفة إليزي، تندوف،**	شلف، باتنة، بجاية، بسكرة، بشار، بليدة، بويرة، تبسة،تلمسان، تيارت، تيزي وزو، الجزائر العاصمة، جيجل، سطيف، سعيدة، سكيكدة،سيدي بلعباس، عنابة مدية، مستغانم، مسيلة، معسكر، ورقلة، البيض،برج بوعرريج،الطارف،تسمسيلت،الوادي،خنشلة، سوق أهراس تبازة،عين الدفلة، النعامة، عين تموشنت،غرداية وغيليزان	**قسنطينة، وهران،بومرداس، ميلة،قالمة**
المجموع	**07**	**36**	**05**
2008	تندوف	أدرار،أغواط،أم البواقي، بجاية،بشار، تمنراست، تبسة، تلمسان، تيارت، تيزي وزو،الجلفة وجيجل، سعيدة، قالمة، ورقلة، إليزي، برج بوعرريج، تسمسيلت، خنشلة، سوق أهراس، النعامة.	شلف، باتنة،بسكرة، بليدة، بويرة، الجزائر العاصمة، سطيف، سكيكدة، سيدي بلعباس، عنابة، **قسنطينة**، مدية، مستغانم، مسيلة، معسكر، **وهران**، البيض، بومرداس، الطارف، الوادي، تبازة، **ميلة**،ع ين الفلى، عين تموشنت، غرداية، غليزان
المجموع	**01**	**21**	**26**

المصدر: من إعداد الباحثة

أما بالنسبة لنوعية الإدلاء بالعمر والنوع حسب الولايات (أنضر الشكل 2 والجدول 1) سجلنا في تعداد 1987ستة وثلاثون (36) ولاية بياناتها متوسطة. وثمانية ضعيفة. وأربع ولايات فقط تصف بياناتهم على أنها دقيقة حسب المقياس. وفي تعداد 1998 سجلنا 36 ولاية بياناتها متوسطة و07ولايات كان مستوى الإدلاء ببيانات العمر والنوع ضعيف جدا، وولايات فقط كان مستواها جيد. أما بالنسبة لنوعية الإدلاء بالعمر والنوع حسب الولايات (أنضر الجدول التالي) سجلنا في تعداد 1987ستة وثلاثون (36) ولاية بياناتها متوسطة . وثمانية ضعيفة. وأربع ولايات فقط تصف بياناتهم على أنها دقيقة حسب المقياس. وفي تعداد 1998 سجلنا 36 ولاية بياناتها متوسطة و07ولايات كان مستوى الإدلاء ببيانات العمر والنوع ضعيف جدا، وولايات فقط كان مستواها جيد. وفي التعداد الأخير سجلنا 26 ولاية كانت قيمة المقياس المحسوب أقل من 20 (أي بيانات العمر والنوع دقيقة) و21 ولاية كانت بياناتها متوسطة (أي غير دقيقة) حيث يجب تصحيحها قبل الاستعمال). كما

بقيت ولاية واحدة فقط تعتبر مستوى الإدلاء ببيانات العمر ضعيفة جدا وغير صالحة للاستعمال ويجب تصحيحها قبل الاستعمال.

وبإلقاء نظرة عامة على مقياس سكرتارية الأمم المتحدة على مستوى الولايات بين تعدادين 1987و 1998 وجدنا تحسن في مستوى الإدلاء ببيانات النوع والعمر في 26 ولاية (أنظر الشكل رقم3).

إذ عرفت ولاية تندوف أكبر تحسنا مقارنتا بالولايات الأخرى، وكانت قيمة التحسن 42.14% (أنظر الشكل 3) ثم تلتها ولاية سوق أهراس (29.94%). كما تدنى مستوى الإدلاء بالبيانات النوع والعمر بشكل ملحوظ في كل من ولاية أم بواقي(24.54) وولاية وهران (16.54%). إن عدم معرفة أسباب التدني يصعب تفسيره.

وبالنظر إلى نسبة التحسن في مستوى الإدلاء ببيانات العمر والنوع على مستوى الولايات بين تعدادي 1998 و2008، فقد سجلنا حسب الشكل 4، تحسنا في كل الولايات ماعدا كل من ولاية قالمة (2.26-) وتندوف (2.45-) وخنشلة(0.76-) وميلة(3.15-) التي سجلت فها ارتفاع مقياس سكرتارية الأمم المتحدة بنسب ضعيفة لم تتجاوز 3%. أما بالنسبة لباقي ولايات الوطن الأخرى فقد كانت أعلى نسبة تحسن في الإدلاء ببيانات العمر والنوع في ولاية أم بواقي(30.01)، يليها كل من ولاية أدرار(20.76) وولاية الأغواط (19.06%). وعلى الجانب الآخر كانت أقل نسبة تحسن في ولاية بومرداس(2.02).

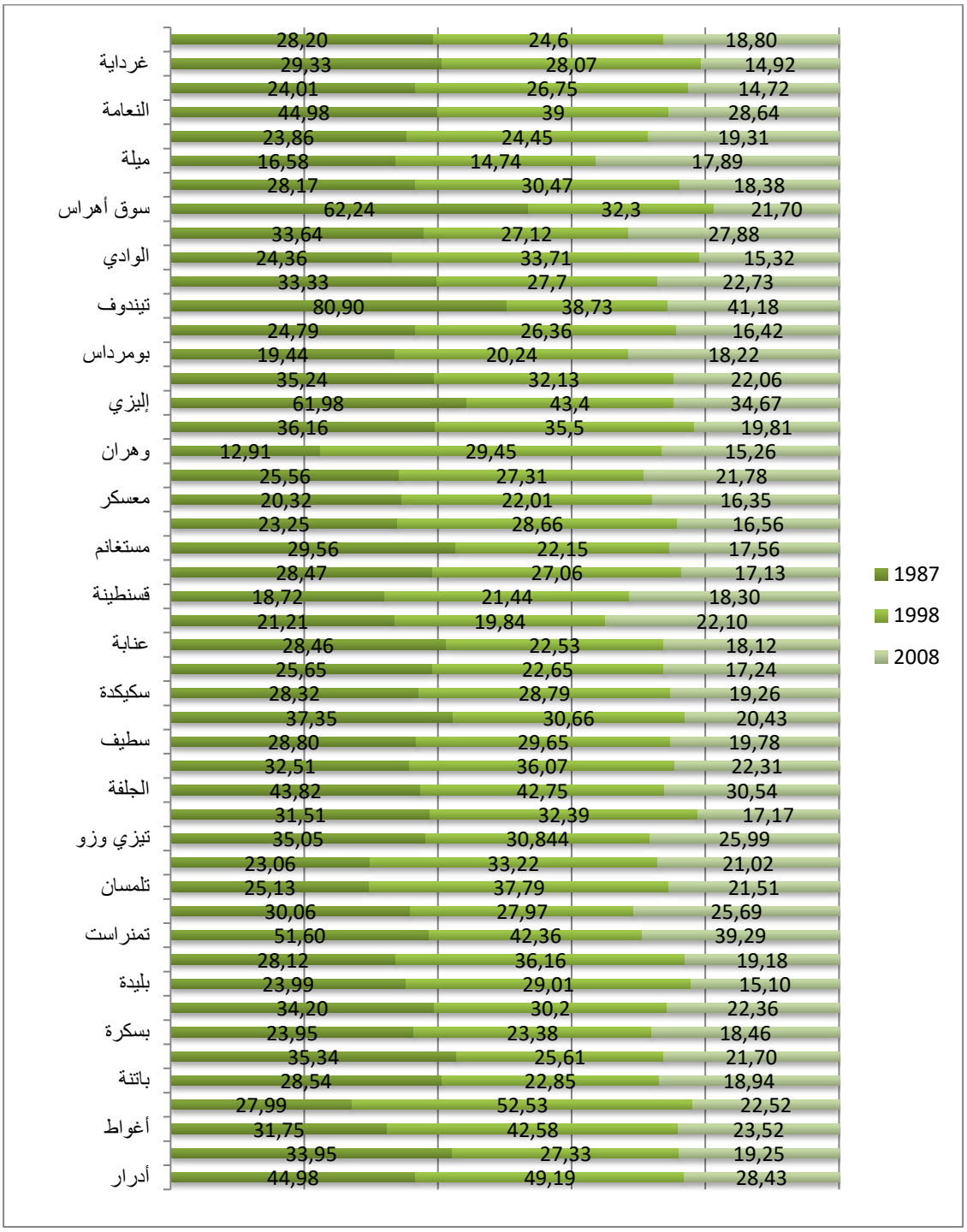

الشكل رقم2: قيمة مقياس سكرتارية هيئة الأمم المتحدة حسب الولايات في تعدادات 1987و1998و2008.

المصدر: من إعداد الباحثة.

الشكل رقم3: قيمة تحسن وتراجع في نوعية الإدلاء ببيانات النوع والسن حسب مقياس سكرتارية الأمم المتحدة ما بين تعدادي 1987و1998

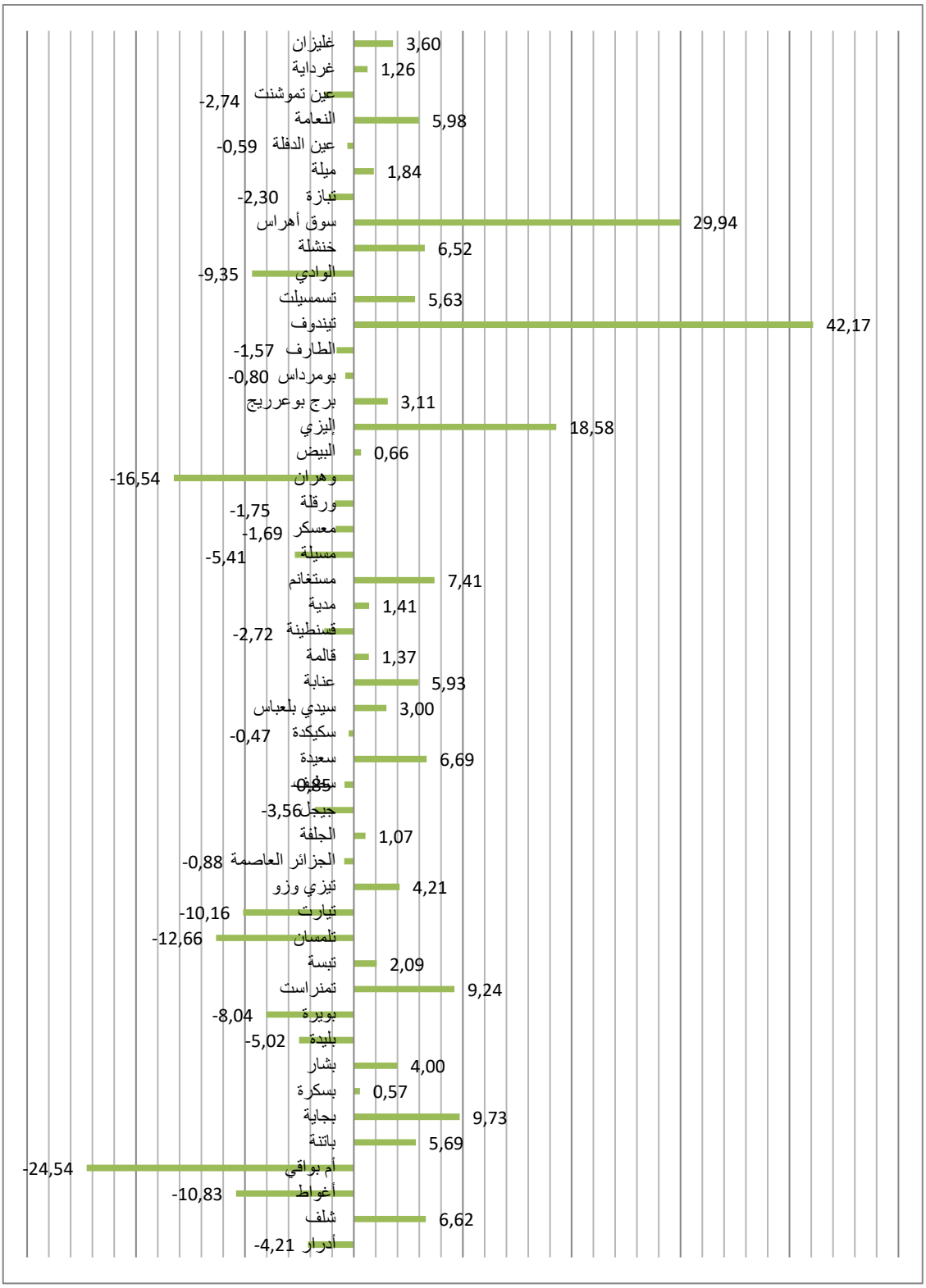

المصدر: من إعداد الباحثة.

الشكل رقم4: قيمة تحسن وتراجع في نوعية الإدلاء ببيانات النوع والسن حسب مقياس سكرتارية الأمم المتحدة ما بين التعدادين 1998 و2008

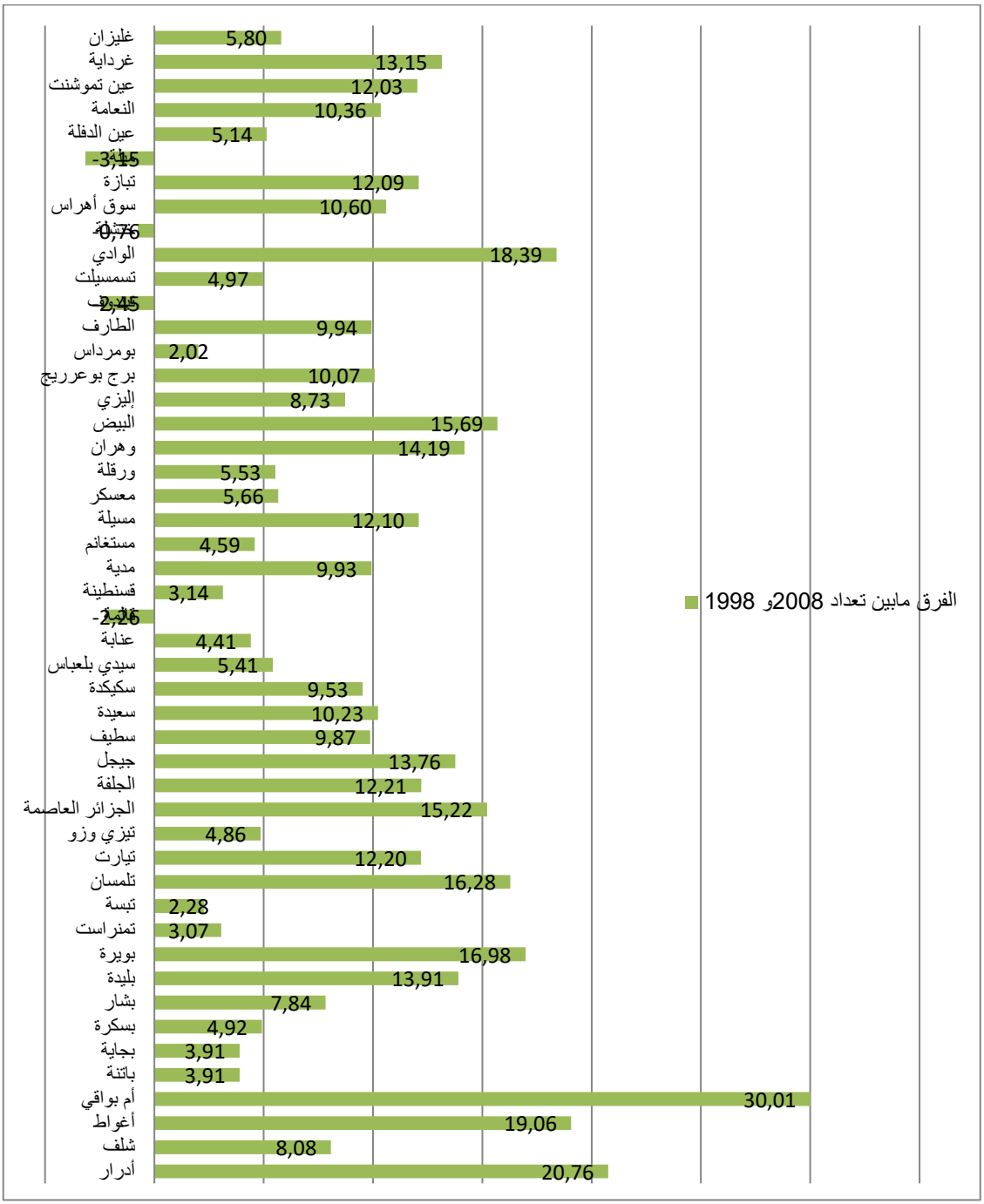

المصدر: من إعداد الباحثة.

الاتساق الخارجي لمؤشرات الخصوبة والزواجية في التعدادات الثلاث: إن الهدف الأساسي من التعداد السكاني هو ليس جمع بيانات حول التركيب السكاني ومميزات البناية فقط.بل انه يوفر قاعدة معلومات جيدة عن الحالة الزواجية والخصوبة (متوسط سن الزواج الأول، عدد المواليد الذين ولدوا أحياء وعدد المواليد الباقي على قيد الحياة. إن هذه البيانات ليست محصنه ضد الأخطاء فهي أيضا (مثل العمر والنوع) عرضه لها.

من خلال الشكل 5 نلاحظ أن مؤشرات الخصوبة والزواجية الواردة في التعداد الثلاث على قدر كبير من الدقة لتوفرها على الاتساق الخارجي للبيانات وأيضًا لتمشي هذه البيانات مع ما هو متوقع بالنسبة لمتوسط السن الزواج الأول. رغم انخفاض نتائج تعداد 2008 بنسبة طفيفة جدا عما كانت عليه في المسح الذي سبقه

(2006). حيث انخفض وسط سن الزواج الأول على المستوى الوطني في تعداد 2008 إلى 31 سنة بينما كان 31.75 سنة في مسح 2006. وأيضا عند الجنسين (باستثناء إناث الريف الذي ارتفع متوسط سن الزواج إلى 29.5 سنة في تعداد 2008 عما كان عليه في مسح 2006).

كما يبين تناسق في النتائج تعدادي 1987 و1998 والمسوحات اللاحقة 1992و 2002 على التوالي. حيث كانت النتائج المتحصل باختلافات بسطة ما بين التعداد والمسح (بفارق حوالي سنة0.6) وأيضا باختلافات محسوسة ما بين التعدادين (حوالي سنة ونصف).

الشكل: متوسط سن الزواج الأول حسب الجنس وعلى المستوى الوطني

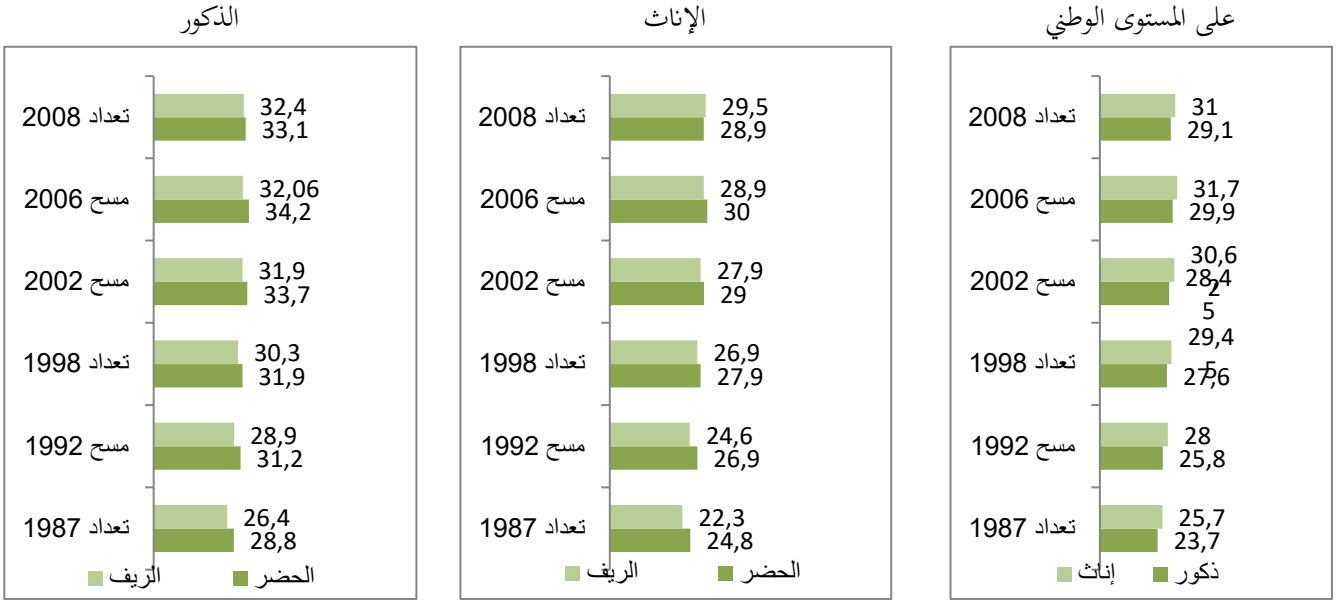

المصدر: من إعداد الباحثة

تبين أيضا من تقييم الإدلاء ببيانات الخصوبة بين التعدادين (1987و 1998) والمسوحات الميدانية (المسح الوطني حول صحة الأم والطفل لسنة 1992ومسح الجزائري حول صحة الأسرة لسنة 2002 ومسح حول الأبعاد ا لمتعددة لسنة 2006) عن مدى الاتساق الداخلي أو الخارجي. على عكس توزيع معدلات الخصوبة لسنة 2008 الذي ارتفع بنسب جوهرية في جميع الفئات العمرية مقارنتا بنتائج مسح 2006 وابتداء من الفئة العمرية 25-29 سنة تامة إلى 40-44 سنة تامة في مسح 2002(أنظر الشكل 6)

وأيضا المؤشر التركيبي الذي أرتفع في تعداد 2008 عما كان عليه في مسح 2006ب قيمة 2.75 و2.27 على التوالي وهذا بفارق 0.48. كما تبين نتائج توزيع المعدلات والمؤشر التركيبي عدم تطابقهما مع النتائج المتوقعة (استمرار في انخفاض مستوى الخصوبة بسبب تأخر سن الزواج وعوامل أخرى).

الشكل 6: توزيع معدلات الخصوبة حسب الفئات العمرية والمؤشر التركيبي

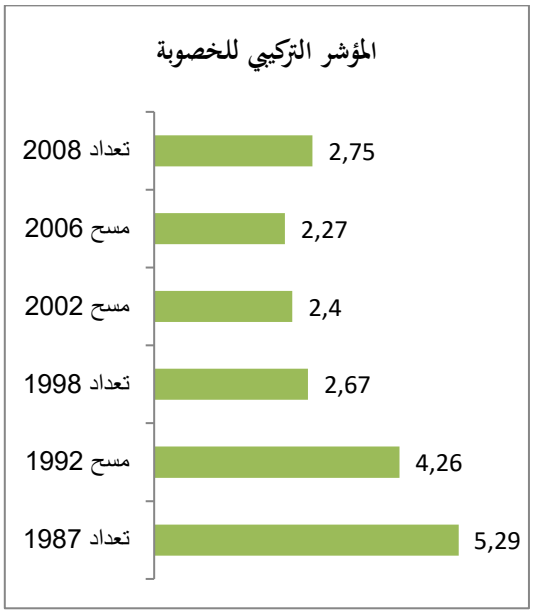

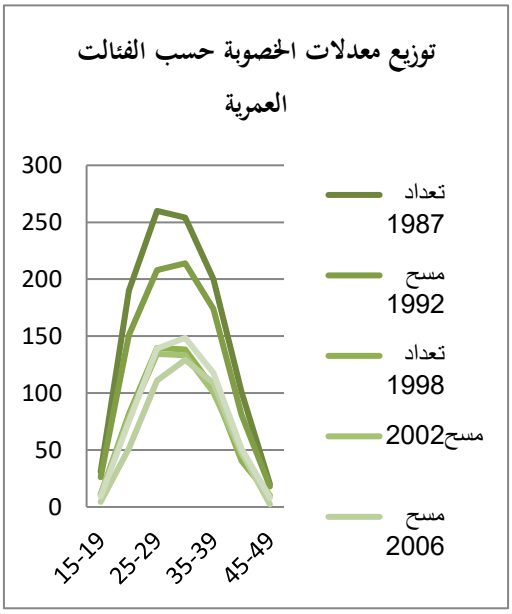

المصدر: من إعداد الباحثة

إن خروج نتائج الخصوبة عن المدى المتوقع يصعب تفسيره أو تحديد العوامل المسببة إلى ذلك. فهل يرجع هذا الاختلاف إلى:

- أخطاء في جمع البيانات،
- أخطاء في عملية الترميز وإدخال البيانات في الحاسوب،
- أو ارتفاع في عدد المواليد.

فلا يمكن تحديد السبب إلا بعد إجراء مسح ميداني حول الأسرة يحدد من خلال نتائجه مدى صحة بيانات الخصوبة والزواجية في تعداد 2008.

المراجع

1. **أحمد حسن الرفاعي(2005)** "مناهج البحث العلمي" دار وائل للنشر. الأردن، الطبعة الرابعة.
2. **دليل هيئة الأمم المتحدة** " مبادئ الإحصاء" الطبعة الثالثة، 2003
3. **الديوان الوطني للإحصائيات** "دليل التعداد سنة 1987، 1998 و2008.
4. **عمار بوحوش ومحمود الذنيبان(1995)**" مناهج البحث العلمي وطرق إعداد البحوث" ديوان المطبوعات الجامعية. بن عكنون الجزائر.
5. **محمد عبد العال النعيمي**" مناهج الإحصاء بين الدراسة والتطبيق الميداني "المؤتمر العربي الأول عمان الأردن 13.12 نوفمبر 2007.

6. **محمد كلكول "المنظومة الإحصائية في الجزائر** " الخطوط العريضة للإحصاء بالديوان الوطني للإحصائيات لسنتي 2003-2004". منتدى تعزيز القدرات الإحصائية العربية. مساعد المدير العام في الديوان الوطني للإحصائيات، عمان/الأردن 08-2003/09/10.
7. هيئة الأمم المتحدة، إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية، الشعبة الاحصائية "دليل تنقيح تعداد السكان والمساكن"، السلسلة واو، العدد 82 سنة 2005 نيويورك، رمز الدليل على الموقع الالكتروني: ST/ESA/ STAT/SER.F/82 ص84

المراجع بالفرنسية

1. **DUMONT.F(1992)**" Démographie-Analyse des population et démographie économique", édition DUNOD,Paris,
2. **FNUAP**. Commission économique pour l'Afrique (CEA) (1984) "L'exécution D'un Recensement de la population et de l'habitat et sur L'utilisation des progiciels Statistiques pour les pays Africains Francophones". YAOUNDE.
3. **FRANCIS Gendreau** (1987)"Annales de démographie historique "Paris : Karthala. CEPED
4. **FRANCIS Gendreau** (1996), "Démographie africaines", Université francophones, Paris, édition ESTEM.
5. **Groupe de Démographie Africaine INED-IDP-INSEE-MICCOP-OROSTOM (1981)** "Recensement Africain", Edition INED, Paris, Partie n°2
6. **Groupe de Démographie Africaine INED-INSEE- SEAE-OROSTOM (1973)**"Source Et Analyse des données démographiques", Edition INED, Paris, Partie n°1.
7. **Groupe de Démographie Africaine (-INED-IDP-INSEE-MICCOP-OROSTOM) (1980)** " Recensement Africain", Edition INED, Paris, Partie n°1.
8. **GURBY (1996)**"Sauver le recensement Africain". La chronique de CEPED, Paris.
9. **JOLIVOT. Roger (1967)**" La collecte Et L'exploitation Des Statistiques courantes En Algérie". Rapport du 12 juin au 10juillet 1967
10. **Kateb Kamel (2004)**" La statistique coloniale en Algérie (1830-1962) ", courrier des statistiques**,** n°112, Paris, décembre
11. **NATION UNIES** (2005) "Principe et reconmendations concernant les recensements de la population et l'habitat", NEW WORQUE, Serie M n°67/Rev, P 246
12. **ONS :** Rapport méthodologique de RGPH 1977
13. **TABUTIN.D (1982)**, "Quelque problème de collecte et analyse de la fécondité et de la mortalité dans un recensement" , Département de Démographie, UCL, document de rechèrche n°67, Louvin-la-Neuve.

14. **TABUTIN.D (1983)**,"La collect des données en démographie. Méthode, organisation et exploitaton", département de démographie, UCL, ordina édition, Liège.
15. **TABUTIN.D,(1984)**, "La fécondité et la mortalité dans les recensements africains des 25 dernière années" In population n°4, Paris.
16. **VALLIN.J (1985)**, "Présentation et analyse critique des sources statistiques", sous la direction de rolant pressat, Institut National d'Etudes Démographiques (INED), Organisation Mondiale de la Santé (OMS),

Annuaires Statistiques

- Gouvernement Général de l'Algérie (1873), "Statistique de l'Algérie". Alger .Gouvernement Général de l'Algérie, Direction de l'Agriculture, Du
- ONS : Annuaire Statistique de L'Algérie'n°1-27
- ONS : Algérie En quelque chiffres
- ONS : Collection Statistique